

**أحاديث رئاسية**

*Presidential Talk*

*Propos Pr sidentiels*



شبيلى ملاط

Chibli Mallat

أحادىث رئاسية  
*Presidential Talk*  
*Propos Pr sidentiels*

إعداد مجموعة العمل لدعم

شبيلى ملاط رئيساً للجمهورية

[www.Mallatforpresident.com](http://www.Mallatforpresident.com)



## فهرس

### Table des matières Table of Contents

11.....	1. مقدمة
13.....	2. Préface
16.....	3. Preface

#### 2006 /أيار /Mai /May

21.....	31 May: war announced	4
	La Constitution libanaise et le Statut de Rome:	5
28.....	Immunité et souveraineté	
	Mallat and Chomsky- An exchange over the future	6
36.....	of Palestine-Israel	
49.....	7. الكتاب والرئاسة - مجابهة اسرئيل نموذجاً: «من قرأ حُجَّ على من لم يقرأ»	
56.....	Israel's Cabinet needs Arab ministers to be democratic	8
	9. ملاط عن الحكومة الإسرائيلىة الجديدة:	
58.....	«لا ديمقراطية في اسرئيل في غياب وزراء عرب»	

#### 2006 نيسان /Avril /April

	Excellence et éducation- Eléments	10
63.....	d'un programme présidentiel	
70.....	Pourquoi il ne faut plus se battre au Moyen Orient	11
74.....	Lebanese democracy and Palestinian suffering	12
	13. ملاط في المجلس النسائي اللبناني	
	تثبيت طرح الإنتخابات الرئاسية المباشرة	
77.....	وتولي المرأة صنع القرار في «ما لا يقل عن ربع الوزارة»	

14. National and Youth Committees formed  
79 ..... in support of independent presidency
15. رسالة مشتركة مع بكر كي ..... 81
16. إطلاق اللجنة الوطنية لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية ..... 82
17. إطلاق اللجنة الشبابية لدعم شبلي ملاط لرئاسة الجمهورية ..... 90

### 2006 آذار/Mars/March

18. ملاط: من المعب أن ينتظر سياسيون إشارات من الخارج  
ليقرروا بشأن الرئاسة والعلاقات اللبنانية- السورية  
لا يمكن أن تقفز على ملفي التحقيق والمعتقلين ..... 95
19. جولة في مدينة صور ومحاضرة في منتدى صور الثقافي ..... 97
20. ملاط بعد لقائه بيدرسون: على القمة العربية احترام الـ1559  
وتفعيل البند الرئاسي فيه ..... 99
21. زحلة «وعد بعد غد» ..... 100
22. بيان صادر عن الحملة الرئاسية للمرشح شبلي ملاط  
إثر لقائه بفعاليات زحلة ..... 110
23. The Middle East in the shape of the Cedar Revolution ..... 112
24. Lebanon's moment of decision ..... 122
25. ملاط «رئيساً للتلاقي الوطني»، يطرح التغيير الرئاسي منطلقاً للحوار  
«البند الرئاسي الآن، ولقاء دستوري جامع لباقي البنود» ..... 125
26. London Dinner Address, Centre for Lebanese Studies ..... 128
27. British House of Lords ..... 132
28. Strategy Meeting, Reform Club, London ..... 133
29. نهاركم سعيد ..... 134
30. الرئاسة اللبنانية وعروبة المستقبل ..... 175
31. Here's how to get rid of Emile Lahoud ..... 177

### 2006 شباط/Février/February

32. «السبب الآخر» في المادة 74 ..... 183
33. الفراغ القانوني في الرئاسة وآلية معالجته دستورياً ..... 189
33. الآلية الدستورية ..... 189

34. 191 ..... حُكْم القانون في ثوبٍ رئاسيٍّ جديد
35. 198 ..... تقديرًا لحكمة حسن السبع: استحالة الردّ بالعنف على العنف
36. 200 ..... بيروت في خبر المستقبل

### 2006 كانون الثاني /Janvier/January

- 205 ..... Une ville debout: Making a stand in Beirut .37
38. ملاط يرحّب بصدارة البند الديمقراطي في البيان الرئاسي للأمم المتحدة
- 213 ..... ويكشف عن المرحلة الثانية من خطة المختارة لإنقاذ الديمقراطية في لبنان
- 215 ..... Voting Abroad- Practical and theoretical difficulties .39
- 233 ..... Luncheon working session at UN .40
- 234 ..... قوة الكلمة في رئاسة لبنان - بعيداً عن العالم
- 237 ..... «المواطن والقانون» - صوت الشعب
- 241 ..... راشيا: مناسبتان من وحي كمال جنبلاط الوظيفة الإجتماعية لفلسفة رئاسية

### 2005 كانون الأول /Décembre/December

- 247 ..... الحدث .44
- 253 ..... الإمتحان والمحنة .45
- 255 ..... وجهالوجه .46
- 270 ..... محكمة مختلطة .47
- 273 ..... بانتظار برامرتز - في معالم العدالة الدولية .48
- 276 ..... العدل الإلهي والعدالة الإنسانية .49
- 280 ..... مش للإستهلاك .50
- 298 ..... Anticipating Mehli: An international tribunal for all .51
- 302 ..... عهد الرئيس الحريري وعهدنا له .52
- 306 ..... الإستحقاق .53
- 354 ..... مع الناس .54
- 363 ..... نقطة نظام .55

### 2005 تشرين الثاني /Novembre/November

- 375 ..... خواطر دستورية من وحي بكر كي .56
- 378 ..... EuroMed يورو ميد .57

404 .....	Judicial redress in Palestine	.58
412 .....	Assemblée Nationale, Paris, 23 Novembre 2005	.59
414 .....	فلنبتعد عن الفخامات - إلتزامان رمزيان في يوم الإستقلال	.60
	A New York moment	.61
416.....	August 1909- November 2006	
419 .....	Anchor Mehlis's effort internationally	.62
	Opening remarks	.63
422 .....	Luncheon with Lebanese New Yorkers	
	New York: Opening statement	.64
423.....	at United Nations Correspondents Association	
426.....	Restaurer la Constitution	.65
429.....	A first essay on Lebanon's Cedar Revolution: 2221	.66
433 .....	Washington: International rule of law symposium	.67
436.....	تداول الرئاسة: عودة الى تراثنا الدستوري	.68
440.....	كلام الناس	.69
493.....	الرئاسة اللبنانية عند المفترق: خيارنا الحضاري	.70

### ملاحق / Annexes

499 .....	أول مرشح ديمقراطي للرئاسة اللبنانية	
501 .....	برنامج لبنان الديمقراطي	
503.....	Lebanon's First democratic presidential candidate	
505 .....	Platform for a democratic Lebanon	
	Le premier candidat démocratique	
507 .....	à la Présidence de la République	
509.....	Programme d'un Liban démocratique	
	ԼԻԲԱՆԱՆԻ ԱՌԱՋԻՆ ԱՆԿԱԽ	
512 .....	ԺՈՂՈՎՐԴԱՎԱՐ ՆԱԽԱԳԱՀԱԿԱՆ ԹԵԿՆԱԾՈՒՆ	

## 1- مقدمة

### شبلي ملاط

هذا هو الكتاب السادس الذي تصدره حملة ملاط للرئاسة، يضع توثيقاً موسعاً لـ«حملة التواصل» التي توالى من تشرين الثاني 2005 حتى حزيران 2006، عشية حرب مع إسرائيل فرضت عملاً من نوع آخر يمكن متابعة بعضه في الصحافة العالمية وفي مساهمات مختلفة لنا عودة إليها في مناسبات لاحقة إن شاء الله.

أما «حملة التواصل»، فهي التواصل مع المواطن والتقرب منه والعمل على التغيير معه، استلزمت جهداً نوعياً جباراً ساهم فيه مباشرة أكثر من ألف شخص تحلقوا لتطوير النقاش وإثرائه في القارات الخمس، فوصلت رسالة مختلفة الى اللبنانيين عبر اجتماعات يومية، وإطلاقات إعلامية، واجتماعات مع المواطنين في سائر أرجاء لبنان وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مرحلة متقدمة، تشعب العمل عبر لجان مختلفة بعضه أيضاً موثق هنا.

في كتاب سابق بعنوان «شبلي ملاط رئيساً: الحملة في مرآة الصحافة العالمية»، قدّمت الحملة للرأي العام اللبناني أكثر من ثلاثين مقالة منتقاة من مجموعة كتابات صدرت في وسائل الإعلام العالمية، وسطرت الاختراق المحدث في جدار السياسات الشرق أوسطية المعهودة.

وسبق الكتاب المذكور منشورات جُمعت تحت عنوان «أوراق رئاسية، السيرة والبرنامج والإنجازات». وصدرت الطبعة الأولى في كانون الأول من العام 2005 وتلتها طبعة ثانية في شباط 2006، كما وُضع «البرنامج» كاملاً في كتاب مستقل ونظمت نسخة مختصرة عنه. كما نشرت الحملة على الانترنت دراستين هامتين، الأولى بعنوان «محكمة دولية للجميع» لإنشاء محكمة موسعة الصلاحية في مجلس الأمن، والثانية بعنوان «انتخابات رئاسية عادلة وحرّة»، جمعت وثائق متعلقة بـ«البند الرئاسي» في قرار مجلس الأمن رقم 1559 وفعلته دولياً ووطنياً.

هذه الكتب الستة شهادة فريدة على مشاركة الحملة الفعّالة في صنع مستقبل لبنان بقلب سلمي علمي حضاري، وعلى إنجازاتها الملموسة في مجالات مفصلية، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي.

تقدّم مجموعة العمل هذه «الأحاديث الرئاسية» الى الرأي العام اللبناني بأسلوب غير مسبوق في تاريخ الديمقراطية، وليس في تأكيدنا هذا مغالاة، لأن هذه الحملة سبّاقة في أفكارها الثورية السلمية في خصمّ العنف السائد في منطقة الشرق الأوسط. نرفض العنف، ونتوسّل الأفكار عوضاً عنه. نخوض مع الناس معارك فكرية بالدرجة الأولى، لتكون وحدها «الكلمات جنود الثورة»، على حدّ تعبير الفقيه العراقي الراحل محمد باقر الصدر. هذا ما يجعل حملتنا فريدة من نوعها في تاريخ الحملات الرئاسية، لأنها تقدّم قيادة عملية بفكرها، ولأنها توثّق نصوصها حتى يتمكنّ الناس، مع انتشار الحملة واتساعها، من المتابعة والتقدير والنقاش. هذا الكتاب الجماعي موضوع من وإلى مواطنين مطلعين ومنفتحين يخوضون نقاشاً حول مستقبل وطنهم في سبيل رئاسة تليق بلبنان.

في شتى الحملات السياسية تتكرر الرسالة، ولكن تنوّع المواضيع، والتوق إلى الإصلاح، والغنى الاستثنائي للبنان ولشعبه في هذا المفصل التاريخي، هذا كله لطف رتبة التكرار الذي لا مفرّ منه في أية حملة سياسية. هذه الحملة طموحة، تسعى لأن تكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة وفي العالم، تجدد الفسحة السياسية أمام المواطنين المهتمّين والناس التوّاقين إلى رئاسة جديدة. يأمل هذا الكتاب أن يقدّم أيضاً تحية متواضعة إلى ثورة الأرز التي سطرت تحوّلاً تاريخياً نحو اللاعنّف، وهي تجربة لا يجوز أن يكتب لها الفشل.

**ملاحظة من المحررين:** «أحاديث رئاسية» تنطق بثلاث لغات على غرار المواطنين اللبنانيين، وفي موضع واحد بالأرمنية، وهذا مدعاة فخر إضافي للبنان. النصوص مرتّبة بالتسلسل التاريخي المعكوس لحدوثها.

## 2. Préface

*Chibli Mallat*

Ce livre est la sixième publication de notre campagne présidentielle. Plus de mille personnes, réparties dans les cinq continents, ont participé activement à cette campagne, et cet ouvrage offre une nouvelle preuve de la qualité de leur travail, et de leur lutte civilisée au Liban et dans le reste du monde.

La «campagne de proximité» entreprise de novembre 2005 à juin 2006, juste avant que la guerre avec Israël ne commence, a marqué une page nouvelle dans l'histoire du Liban.

Proximité signifie être proche du citoyen, l'écouter, l'inclure, discuter avec lui. L'effort entrepris 24 heures sur 24, pendant six mois, s'est manifesté dans des réunions quotidiennes, dans des interventions nombreuses dans les médias, et dans des rassemblements citoyens à travers le pays, ainsi qu'en Europe et aux Etats-Unis. Dans une dernière phase, le travail a été amplifié par la formation de différents comités.

Dans sa publication plus récente rassemblant plus de trente articles parus dans les médias internationaux et arabes, *Comment la campagne présidentielle s'est imposée dans le monde*, la campagne a offert au public libanais le florilège d'un phénomène exceptionnel au Moyen Orient. Auparavant, *Papiers Présidentiels* avaient fourni, dans une première édition en décembre 2005, dans une seconde édition en février 2006, profil, accomplissements et programme. Le programme a été également publié séparément dans une version renouvelée à la lumière de la campagne de proximité, ainsi qu'en version résumée.

Deux autres contributions majeures ont été publiées sur le site

www.mallatforpresident.com. La première est intitulée *un Tribunal international pour tous*, et offre études et documents pour une justice efficace. Les résultats en sont probants. Le second document, intitulé *Elections présidentielles libres*, reprend la clause présidentielle de la décision 1559 du Conseil de Sécurité et les efforts de la campagne pour l'activer et la mettre en application. D'autres publications sont en préparation, en témoignage de la profonde contribution d'une campagne présidentielle révolutionnaire par ses réalisations tangibles sur le plan local et international.

Ces *Propos Présidentiels* sont offerts dans une forme sans doute unique dans l'histoire de la démocratie. Ils font suite à une conviction profonde que Lucien Febvre avaient énoncée dans ses conférences sur l'Europe au Collège de France, durant la période la plus noire de l'occupation nazie. 'Il ne faut jamais sous-estimer', disait le grand historien français, 'la force des mots dans l'histoire'. Nous croyons à la force des mots, nous rejetons la violence comme moyen de faire de la politique, et nous offrons le combat d'idées comme le seul acceptable dans la Cité. Cette campagne présidentielle est un combat pour la victoire des mots sur la violence.

Comme dans toute campagne politique, le message se répète inévitablement. Mais la variété des sujets nécessaires à la réforme, la richesse exceptionnelle du Liban et des libanais, la conjoncture historique dramatique, ont diminué la portée de la répétition inhérente aux campagnes politiques. Cette campagne présidentielle est ambitieuse et se veut un modèle pour la région, ainsi que dans le monde. Elle a déjà contribué à l'établissement d'un nouvel espace politique pour les citoyens intelligents concernés, et souhaite répondre à leur attente d'un leadership qui leur ressemble à la tête de l'Etat.

Ce livre est aussi un hommage à la Révolution des Cèdres, victoire historique de la non-violence dans un pays, dans une région où il n'est pas permis de la voir refluer.

**Note des rédacteurs.** *Propos Présidentiels*, comme la plupart des citoyens libanais, est trilingue, et inclut *in fine* un texte en arménien. Ce multilinguisme est une cause de fierté supplémentaire pour le peuple libanais. Les textes sont présentés par

ordre chronologique décroissant.

### 3. Preface

*Chibli Mallat*

This collective work is the sixth book-length publication released by the Mallat for President Campaign. More than a thousand people have actively participated in this campaign across five continents. This publication provides yet another record for the quality of their work, and their civilized fight for Lebanon and the world.

As the political forces in the country regroup for the presidential battle after a murderous summer, it is important to offer a comprehensive documentation of the 'proximity campaign' carried out from November 2005 to June 2006, just before the war with Israel. Proximity means being close to the citizen. This is a relentless effort to bring the message to Lebanese citizens in daily meetings and interventions in the media, citizen gatherings across the country, as well as in Europe and in the USA. In a later phase, the work was amplified by friends on various committees coming together to develop the debate and enrich it.

In the most recent book published, *A Compelling Presidency, The Mallat Campaign in World News*, the Lebanese public was offered a selection of over thirty profiles and articles in the world media showing the Campaign as a breakthrough in Mideast politics.

*A Compelling Presidency* followed the publication of the Campaign platform and achievements in *Presidential Papers*, first edition in December 2005, second edition in February 2006. The *Program* was also published separately, in full and in summary form. Those who follow our site know also about two other major policy publications, the first on the *International Tribunal for Lebanon*, the second on *Free and Fair Presidential Elections*,

developing the 'Presidential Clause' in Security Council Resolution 1559. There will be more such publications. They provide a lasting testimony of the in-depth contributions of a unique and unprecedented democratic Campaign, and its tangible achievements in specific international and domestic areas.

These talks on and around the presidency are offered to the Lebanese public in a way perhaps unmatched in the history of democracy. This is a fact. From the moment the presidential bid was announced, in an op-ed in the daily *al-Nahar* on November 2, 2005, the campaign has sought to provide a record for new, revolutionary, non-violent action in the context of a Middle East full of violence. We, the Lebanese people, reject violence, and offer ideas instead. This presidential campaign is meant as a battle of ideas in the first place. It was inspired early on by the most famous debate in world constitutional history, which was carried out in 1787 over the adoption of the American Constitution. That rightly celebrated debate was compiled as the *Federalist Papers*, a series of articles in the press supporting the draft of the US Constitution. The idea is the same in both cases two centuries apart: an open, informed public debate on the future of one's country. The present campaign is naturally different considering the subject matter and the absence of a common text like the draft US constitution available then to Madison, Hamilton and Jay. This also makes it unique. Never was a presidential campaign so intent in offering reasoned leadership and a record of texts for people to appreciate and judge.

In all campaigns, messages get repeated, but the variety of topics in need of reform, and the exceptional richness of Lebanon and its people at this historic juncture, have lessened the sense of repetition which is inherent to political campaigning. The Mallat presidential campaign is ambitious, and wants to be a model in the region, and in the larger world, for the renewal of political space between intelligent, concerned citizens, and the people who are soliciting them for leadership. This book is the result of the tireless dedication of dozens of friends from the Campaign, old and young: the youngest contributor is not yet 18, the oldest over 90. Thanks to their dedication, this book provides a small tribute to the Cedar Revolution, a historical breakthrough for a course of non-violence

that must not be allowed to fail.

**Note from the editors.** *Presidential Talk*, like many Lebanese citizens, operates in three languages, and in one case in Armenian. This is a matter of additional pride for Lebanon. The texts are presented in reverse chronological order.

**أيار 2006**  
**Mai/May**



31 May 2006 - War announced

#### **4. Lebanon and Middle East flashpoints: An analytical list<sup>(1)</sup>**

Only a change in the presidency could have offered a chance for Lebanon to avoid the inexorable descent into regional, now international, drama. Two windows of opportunity opened up to this *sine qua non* condition - presidential change -, in March 2005 and February 2006, but they were missed. The deadlock exacts every time more difficulties and complications preventing any fresh start with a leadership that does not belong to the Ancien Régime. As a matter of policy, the more intractable the difficulties, the more strenuous the effort to set things right, and the many regional flashpoints of doom and gloom are rendering meaningful change ever more intractable. A minimal list of such flashpoints reads as follows:

(i) In Iran, a radical populist leader was elected to the presidency in 2005. The system is entrenching against a reformist movement in disarray. Iranian reformists have been overtaken by events, and seem unable to regain the initiative, which is increasingly lost to the provinces. Instability inside Iran takes the form of guerilla movements mounting challenges of a mainly national nature, Arabs, Azeris and Kurds against Persians, who represent slightly over half the total Iranian population. Instability

---

(1) Speech at USJ, Seminar on 'The new configuration in the Middle East and Lebanon', 31 May 2006. Professor John Donohue, s.j. chaired the meeting, in which participated Professor Vittorio Parsi, from the University of Milan.

outside Iran takes the form of exacerbated language against Israel and the US, and the pursuit of nuclear experimentation as a matter of national pride.

(ii) In Iraq, it took five months after elections for the government to be formed, despite a severe security situation with insurgents on the offensive across the country, and increasingly succeeding in a strategy of civil war between Shi'is and Sunnis.

(iii) In Syria, the government has tightened the screw on dissidents, while its rhetoric increases in a three-forked resistance to western policy in the region, in Palestine in open support to Islamic factions, in Iraq in continuous challenge to the presence of foreign armies, and in Lebanon with attempts to compensate the forced withdrawal of troops in April 2005 by intimidation and support to its Lebanese allies inside and outside power.

(iv) In the West Bank and Gaza, elections led to the victory of the Islamists end of 2005, with a chill across the region resulting in radicalisation and the breaking of all contacts on both sides of the divide. The new Israeli government has adopted a systematic policy of assassination against leaders of the movement, whilst stonewalling as a matter of principle on any negotiation.

(v) In Israel, the government continues to remain oblivious to a large section of its population on account of it representing a Trojan force at worst, at best an oddity in a self-styled Jewish state. The Supreme Court supported an openly discriminatory law against Arab Israeli citizens, preventing them from uniting inside Israel with spouses from outside the 1967 Green Line.

(vi) In Egypt, a president in power for over a quarter of a century fights the slightest challenge to his rule, going as far as jailing a former rival to a presidential contest he had himself called for, while taking on a rebellious judiciary in open resistance to executive abuse of power. Entrenchment is deepened by the dogged attempt of the ruling nuclear family to secure a dynastic takeover.

(vii) The Gulf States witness a combination of political retrenchment

and petrodollars-bought consent, made easier by the rise of oil prices. In Saudi Arabia the ruling family stonewalls on any political reform by putting on the same level peaceful advocates of liberalisation and violent Islamic factions. Entrenchment of dynasties is the trend across the region. Even Kuwait, where a parliamentary tradition is over half a century strong, the ruling family has signaled its determination to put limits on parliamentary life, dismissing Parliament after its scrutiny of the Council of Ministers performance.

(viii) In the West, despite all the talk about democracy, US and European signals are at best ambiguous. The Libyan dictator was brought back from a three-decade cold on the argument that he has foregone his Weapons of Mass Destruction (WMD) programs. Normalisation with Libya suggests to other similarly bent autocrats a model for survival: an open strategy of arming, or threatening to develop such arsenals, against international acceptance, in due course, of the domestic status quo: the regime then disarms or gives up its WMD, real or projected, on its own terms. Such is today also the logic of the Iran-US developing clash. Since Qaddafi's Euro-American rehabilitation, the US administration has explained that Libya is a good example for Iran and others to follow. As a result of this logic, Iran needs to develop its WMD research as a bargaining chip for normalization. Whether it wishes to restrict itself to civilian nuclear power, as it claims, or whether the real objective is an atomic bomb, like Israel or neighbouring Pakistan, the Libyan logic now prevails, and the Iranian government calls the shots. That events can develop in unpredictable manners is immaterial to the strategy.

How do all these flashpoints affect Lebanon? The country remains the sounding board of regional, and now characteristically international, conflicts. This is in part owed to its socio-historical setup, where communities mirror western and eastern contradictions in a unique way. Lebanon's diversity, which is its blessing, becomes its curse. The indicators in the region being so unanimously negative, there is little breathing space for the Lebanese for an unprecedented Revolution to yield decisive results.

Let's consider these eight flashpoints in turn.

(i) In the case of Iran, the large Lebanese Shi'i constituency, which is driven by the dominant military power of Hizbullah, has little leeway to chart an independent course. Not only is the religious structure of the leadership a striking example of how Hizbullah's politics is dominated by mullahs in the *velayat-e faqih* fashion; but the open embrace of its Iranian colleagues by the Lebanese leadership, and its acknowledged following of the Supreme Leader in Iran, is matched by a one-directional flow of material support. Depending on sources, this support takes the shape of 300 to 500 million usd a year. Figures are difficult to document with any precision. What is undisputed is an increase over the past two years, which was facilitated by the rise of oil prices, and the strident ideological bent: with an Iranian president who openly advocates the destruction of Israel, Hizbullah is the acknowledged forefront of the battle for civilization as seen from Tehran.

(ii) The case of Iraq is more complex, but the announced visit of Iraqi radical leader Muqtada al-Sadr to Beirut, which was cancelled at the last moment, captures some of the Iraqi projections onto Lebanon. Sadr hurriedly returned to Iraq upon the news of the sectarian mosque bombings that led to a state of civil war between Iraqi Sunnis and Shi'is. The interruption of the visit underscores a similar concern in Lebanon; there are other telltale signs, such as the Sunni conspiracy, apparently the act of a small group, against the leader of Hizbullah two weeks later. With the exacerbation of the crisis in Iraq between the two large communities, and the lack of governmental cohesion in Lebanon because of the split between the President and the Prime Minister, the lack of trust between the dominant Muslim communities the world over carries grave threats for Lebanon. As in Iraq, such an open crisis would be unprecedented this century, where the strategy of civil war announced by the infamous 'Zarqawi letter' is now real. The country is at risk from fringe groups which drive policies against the will of the majority of citizens, and carry the violent order of the day with the help of a millennium-deep antagonism. To these dark forebodings adds the American and British dismal sinking in the Iraqi shifting sands.

(iii) There is little to be said about Syria in Lebanon that is not obvious. With increasing tension resulting from additional demands by the Security

Council upon the Syrian government, Damascus sees a freed Lebanon (specifically if its press is free) as a clear and present danger. Syrian leaders are convinced that conspiracies are being hatched in Beirut, Paris and Washington for their demise. It is hard to see how the downward spiral can be stopped, which the investigation into Hariri's assassination may bring to a head. Iraqi, Palestinian, Iranian and Israeli files, all operate in fateful triangles where Syria and Lebanon are the two other sides of the triangle, with Lebanon so far on the receiving end of history.

(iv) Palestine in Lebanon is a footnote to the Syrian triangle, as the recurrent Syrian-based Palestinian troubles show. One day, it's the Jibril faction, another the all but forgotten Fatah dissidents. More puzzling is the dynamic emerging independently, which follows the fluid situation in the West Bank and Gaza. The Palestinian camps in Lebanon have traditionally been sympathetic to Yaser Arafat's leadership. With the rise of Hamas, an inevitable rivalry has been developing in the camps. Lebanon witnesses a race against the clock from the Fatah factions to consolidate their 'embassy' at a time when Hamas is in government. The slide into civil war witnessed in Gaza in the past weeks can hardly leave untouched fragile Palestinian camps, which are awash with weapons and lawlessness.

(v) It is received wisdom in the Middle East that Israel calls the shots, and benefits from Arab internecine fighting. This no doubt is true, but as in the case of the Lebanese civil wars, patterns of unrest in the immediate neighbourhood engulf the 'principal' sooner or later. The Israeli government is aware of the slide into civil war in the West Bank and Gaza, and has devised a policy of 'unilateralism' to disengage with the view that such a conflict will further weaken Palestinians. In a cheese-like territory where desperate peoples are stranded and strangled, there will be no let up of violence against the principal. Whether it takes the form of nagging Katiushas across the barbed wires in Gaza, suicide bombs in Tel Aviv, or the more threatening weaponry of Hizbullah on the Northern front, unilateralism as remedy is wishful thinking. 'Unilateral disengagement' may buy some more assent to the Israeli policy of assassinations in Washington, but it will not bring peace to Israelis. Lebanon in this context is another frontier of unrest so long as the outstanding issues

are not negotiated with Palestinians as willing partners. In the near future, radicalism prevails on both sides and renders any negotiation impossible. To that negative picture is also added the Israel-Iran looming confrontation, over Hizbullah and/or the nuclear file.

(vi) How are Egypt and its ruling despots - father and son - relevant? By the mere fact of its 70-million strong population, Egypt always affects the region, and Lebanon owes much of the 1982 Israeli invasion to Egypt's negative disappearance from the scene. A renewed Egyptian interest in Lebanon operates by ricochet. Like other Arab countries, the Egyptian ruler dislikes the Cedar Revolution profoundly, especially as it shows to his own dissenters a real possibility that the street could bring down the head of state. The constitutional amendment in Egypt was a direct reaction to the Lebanese street, but it was also clear that no change in the presidency would be tolerated. Egypt appears as the central weight in an Arab system of leaders-for-life standing up against any precedent for peaceful change that follows the example of the Cedar Revolution.

(vii) This is true *mutatis mutandis* for the Gulf and other monarchies, which unwillingly fan further items of frustration for export to Lebanon, via Syria, in the Qa'eda and Zarqawi type of bombers. This at ground level. Sinister export happens also at the top. In an extraordinary display ofchutzpah, the ruler of Sudan dispatched an envoy to mediate Lebanon's crisis with Syria. Considering the several civil war fronts in Sudan, the absurdity is telling: the Omar Bashir envoy represents the 'black Arabism' syndrome of increasingly failed states, hanging on by a combination of oil buyouts and sheer repression. In the Lebanese context, black Arabism seeks to prevent any political solution that would vindicate (here obviously not meant racially) the Cedar Revolution as a successful precedent against those who use strong-armed policy to simply remain in power.

(viii) To add to the gloomy picture, it's hard to describe US administration policy in the region other than as strong-armed. This translates in Lebanon as a Realpolitik counterbalance, lacking in principles, but dogged and eventually fierce, against Syria, Iran, Hizbullah or Palestinian or Islamic factions.

A new Lebanese government under a new presidency could offer a combination of firmness and wisdom that reduces some of the region's negative impact on the country. How to fulfill the *sine qua non* condition - presidential change - against the ever deepening deadlock is a pressing challenge, but has no easy answers. Violence, if not war, is upon us. Shutting one's eyes to the regional and international complications is not an option.

## **5. La Constitution libanaise et le Statut de Rome: Immunité et souveraineté<sup>(2)</sup>**

Dans le cadre du Statut de Rome, la simple adhésion au traité établissant la Cour Pénale Internationale (CPI) résoudrait tout différend sur la question de l'immunité. Aussi le sujet qui m'est imparté ce matin ne soulève-t-il pas de problème particulier de ce chef dans un pays moniste comme le Liban. Dès publication dans le Journal Officiel suivant ratification du traité, le Statut s'applique. Dans l'un des deux cas prévus de saisine de la Cour, crime commis sur le territoire libanais, ou accusé de nationalité libanaise, ni la question de l'immunité, ni celle de la souveraineté ne sont de mise. Le suspect ou l'accusé, au vu de l'Article 27.1, ne peut exciper d'aucune fonction officielle pour échapper aux poursuites prévues par le Statut<sup>(3)</sup>.

C'est le principe de complémentarité qui soulève les problèmes les plus intéressants. La question qui se pose, dans le cadre de l'immunité et

---

(2) Texte présenté au Colloque sur le Liban et la Cour Pénale Internationale, Maison de l'Avocat, Ordre des Avocats de Beyrouth, 19 Mai 2006. Le Juge Ralph Riachi président de séance. Participants: Mme Jacques de Guillenschmidt, Juge au Conseil Constitutionnel Français, Juge Georges Ghantous, Rapporteur Bilal Zein.

(3) 'Le présent Statut s'applique à tous de manière égale, sans aucune distinction fondée sur la qualité officielle. En particulier, la qualité officielle de chef d'État ou de gouvernement, de membre d'un gouvernement ou d'un parlement, de représentant élu ou d'agent d'un État, n'exonère en aucun cas de la responsabilité pénale au regard du présent Statut, pas plus qu'elle ne constitue en tant que telle un motif de réduction de la peine'.

de la souveraineté, apparaît dans le cadre constitutionnel libanais sous la forme suivante: y a-t-il immunité, surtout immunité du Chef de l'Etat et des hauts responsables, dans le cadre constitutionnel interne?

Pourquoi ce sujet est-il important, en théorie et en pratique? La réponse est dans le paradoxe que la complémentarité soulève. Liban Etat partie au Statut de Rome signifie l'abandon, dans les crimes définis par le Statut, de toute argumentation immunitaire ou souverainiste, pour ce qui concerne l'ensemble de ses citoyens, y compris de ses dirigeants. Même si l'immunité n'est pas reconnue par le Statut pour les crimes qu'il punit, l'Article 27.2 prévoit l'existence éventuelle d'immunités en droit interne: 'Les immunités ou règles de procédure spéciales qui peuvent s'attacher à la qualité officielle d'une personne, en vertu du droit interne ou du droit international, n'empêchent pas la Cour d'exercer sa compétence à l'égard de cette personne.' Le problème de complémentarité se pose dans l'Etat de droit dans les termes suivants: si un responsable libanais est accusé de crimes couverts par la CPI, est-il possible, en droit interne, qu'il puisse exciper d'une immunité liée à sa fonction officielle et reconnue par le système juridique interne? Si la réponse est positive, cet officiel sera automatiquement passible de poursuites par la CPI. C'est là que se trouve le paradoxe. Ce n'est que si la réponse est négative, c'est à dire si le dirigeant en question ne peut exciper de l'immunité liée à sa fonction, que le Liban pourra éviter l'embarras de voir son ou ses dirigeants traînés en justice à la Haye.

Paradoxe actuel, pour des raisons évidentes liées à l'assassinat de notre ancien Premier Ministre. Une fois le Tribunal dit 'à caractère international' établi suivant les termes du Conseil de Sécurité (que nous nommerons ici, en attendant son nom officiel, TPIL), nous savons que l'immunité et/ou la souveraineté ne jouent plus de rôle, que ce soit pour les dirigeants libanais, syriens, ou autres. Mais si la justice libanaise est capable de punir les coupables d'un crime CPI (ou TPIL)<sup>(4)</sup>, le principe de complémentarité

---

(4) Je ne traite pas ici de la question de la qualification du crime, terroriste par opposition aux crimes définis par le Statut de Rome, qui pose des problèmes extrêmement intéressants, mais qui requiert un traitement hors du sujet actuel.

s'applique, qu'on retrouve dans le Préambule<sup>(5)</sup>, comme dans ses Art. 1 et 17<sup>(6)</sup>. Autrement dit, si le système judiciaire libanais est capable de rendre justice dans cet assassinat, le TPIL - ou, mutatis mutandis pour les crimes couverts par le Statut de Rome, la CPI -, il n'y a pas de raison d'aller à la Haye. Mieux: on n'a pas le droit d'aller à la Haye, à cause du principe de complémentarité.

Or nous avons une réponse, aujourd'hui établie, qui résulte de l'assassinat de notre Premier Ministre, réponse que j'ai résumée, suivant les propos de mon éminent collègue de l'Université de Yale, Owen Fiss, en une formule

(5) 'Soulignant que la cour pénale internationale dont le présent Statut porte création est complémentaire des juridictions pénales nationales'.

(6) Art.1: '[La Cour] est complémentaire des juridictions pénales nationales'.

Art.17: '1. Eu égard au dixième alinéa du préambule et à l'article premier, une affaire est jugée irrecevable par la Cour lorsque:

a) L'affaire fait l'objet d'une enquête ou de poursuites de la part d'un État ayant compétence en l'espèce, à moins que cet État n'ait pas la volonté ou soit dans l'incapacité de mener véritablement à bien l'enquête ou les poursuites;

b) L'affaire a fait l'objet d'une enquête de la part d'un État ayant compétence en l'espèce et que cet État a décidé de ne pas poursuivre la personne concernée, à moins que cette décision ne soit l'effet du manque de volonté ou de l'incapacité de l'État de mener véritablement à bien des poursuites;

c) La personne concernée a déjà été jugée pour le comportement faisant l'objet de la plainte, et qu'elle ne peut être jugée par la Cour en vertu de l'article 20, paragraphe 3;

d) L'affaire n'est pas suffisamment grave pour que la Cour y donne suite.

2. Pour déterminer s'il y a un manque de volonté de l'État dans un cas d'espèce, la Cour considère l'existence, eu égard aux garanties d'un procès équitable reconnues par le droit international, de l'une ou de plusieurs des circonstances suivantes:

a) La procédure a été ou est engagée ou la décision de l'État a été prise dans le dessein de soustraire la personne concernée à sa responsabilité pénale pour les crimes relevant de la compétence de la Cour visés à l'article 5;

b) La procédure a subi un retard injustifié qui, dans les circonstances, est incompatible avec l'intention de traduire en justice la personne concernée;

c) La procédure n'a pas été ou n'est pas menée de manière indépendante ou impartiale mais d'une manière qui, dans les circonstances, est incompatible avec l'intention de traduire en justice la personne concernée.

3. Pour déterminer s'il y a une incapacité de l'État dans un cas d'espèce, la Cour considère si l'État est incapable, en raison de l'effondrement de la totalité ou d'une partie substantielle de son propre appareil judiciaire ou de l'indisponibilité de celui-ci, de se saisir de l'accusé, de réunir les éléments de preuve et les témoignages nécessaires ou de mener autrement à bien la procédure'.

militante: le système judiciaire libanais est 'structurellement incapable (structurally inadequate)' de rendre justice dans l'affaire Hariri, comme dans les affaires connexes, depuis la tentative d'assassinat du Ministre Marwane Hamadé jusqu'au meurtre du député Gebran Tuéni et de ses deux compagnons. Les tribunaux libanais sont impuissants à jouer leur rôle naturel, c'est pour cela que j'ai demandé, depuis la tentative d'assassinat de Marwan Hamadé et la mort de son compagnon Ghazi Boukaroum le 1er Octobre 2004, que cette responsabilité soit ancrée internationalement. Cet ancrage était évident pour tout juriste libanais sincère, qui vit au quotidien la réalité de l'impuissance judiciaire libanaise face à ces crimes politiques suspects d'avoir été commandités à l'étranger<sup>(7)</sup>.

Mais après une Révolution sans précédent dans l'histoire de la région, en partie parce qu'elle est informée par une demande de justice plutôt que par le recours à la violence, et l'insistance des gens sur le refus de l'impunité, le gouvernement a demandé, après maintes résistances, un Tribunal Pénal International, le TPIL. Ce faisant, il admettait l'impuissance de la justice libanaise à enquêter, arrêter et juger les responsables. La question qui se pose est alors analytique: pourquoi cette impuissance, et comment y remédier au cas où la CPI, ou mutatis mutandis le TPIL, est concernée?

Le constat de l'impuissance de la justice libanaise repose sur un ensemble de facteurs, dont certains sont politiques et sécuritaires. Dans leur manifestation la plus simple et la plus évidente, les juges qui traitent de ces affaires sont en danger, et il est plus difficile d'intimider des juges internationaux, ne serait-ce que parce que leurs familles se trouvent à portée facile d'assassinat. Mais laissons la dimension sécuritaire un instant, pour nous porter sur les arguments de droit. Il en est deux. Le premier est la nature internationale du crime. A partir du moment où un crime est international dans le sens premier du terme, cad que des agents non-libanais y ont pris part, il est logique de réfléchir en termes de tribunal international, parce que les recours naturels à l'extradition se heurtent à des écueils variés. Cette remarque porte à nuance, dans la mesure où les

---

(7) Voir le dossier de la campagne présidentielle sur le TPIL, préparé par Nisrine Abiad, sur [www.mallatforpresident.com](http://www.mallatforpresident.com)

crimes sont internationaux également lorsque le degré de l'horreur qu'ils comportent choque l'humanité indépendamment de l'acteur étranger, le cas du Rwanda en étant l'exemple le plus évident. Mais l'argument de droit le plus fort, en réalité, est celui de l'immunité, qui met en relief le paradoxe qui nous intéresse. Laissons donc l'argument sécuritaire, ainsi que l'argument international, et supposons que le crime est interne, et que la justice nationale est capable d'en traiter matériellement sans risque pour ses juges. Dans ce cas reste l'argument de l'immunité, qui est un argument extrêmement puissant pour, d'un côté, empêcher que la justice libanaise ne poursuive les coupables, et de l'autre transférer l'affaire à la Haye sans autre forme de procès. Ce problème engage profondément la souveraineté libanaise sur sa justice.

Le contraste entre absence d'immunités internationales et les immunités internes a pour point de départ la Constitution, qui prévoit diverses formes d'immunité parlementaires et présidentielles. Les députés ne sont pas responsables du chef de leurs positions politiques (Art. 39), et ne peuvent être poursuivis pour infraction à la loi pénale qu'avec l'autorisation de la Chambre. (Art. 40) Le président ne peut être mis en accusation, pour des délits de droit commun comme pour les actes émanant de sa fonction, qu'à la majorité des deux tiers des députés. Il est alors jugé par une Haute Cour jamais établie (Art. 60, Haute Cour Art. 80). Sur cette responsabilité est calquée l'immunité des ministres, avec des nuances sur la responsabilité civile considérée différente de la responsabilité pour haute trahison. (Art. 70)

Remarquons d'abord que la ligne entre délits de droit commun et actes de fonction est devenue tellement floue qu'elle en est rendue inopérante. Le dirigeant est mû par des considérations politiques, mais elles ne jouent aucun rôle pour le protéger dans le cadre du Statut de Rome. Même en droit interne, la motivation politique n'est plus dirimante, et la jurisprudence Pinochet, qui reprend un débat arrêté dans les années 30 sur la jurisprudence *Gorguloff*<sup>(8)</sup>, rend responsable le dirigeant qui dans un coup de grande colère assassine son jardinier<sup>(9)</sup>.

---

(8) Crim. 20 août 1932, DP, 1932, 1, 121, concl. Matter, Desportes et Le Gunéhec, Droit Pénal Général, Paris, 7ème éd., 2000, I, para.158.

(9) R. v. Ex p Pinochet Ugarte (No 3) [1999] 2 All.E.R. 97.

A suivre la lettre de la Constitution, nous nous retrouvons en plein paradoxe par rapport à la CPI. Prenons un cas de figure simple, qui n'est hélas pas inconcevable au vu de la triste histoire libanaise. Un président, un parlementaire, un ministre ordonne le massacre de manifestants paisibles, nombreuses victimes s'ensuivent, défigurées etc, bref, crime contre l'humanité sous l'Art.7 du Statut. Si la majorité requise n'est pas disponible à la Chambre, il ne peut être jugé. A ce moment, la CPI se retrouve compétente parce que la justice libanaise n'aura pas fait son travail.

Si donc un tel crime est commis, et que le Parlement ne vote pas la levée de l'immunité, la CPI est alors derechef compétente, constatant aisément que la justice libanaise est inadéquate. Pour le juriste procédurier, il suffit que le Parlement vote pour empêcher que la CPI ne soit compétente. S'il vote pour que le coupable soit poursuivi, la complémentarité joue, et la CPI n'est plus compétente. S'il vote négativement, il aura fait son devoir, mais la complémentarité joue également, et la CPI ne sera pas compétente non plus. D'où le paradoxe, qui provient du fait que le crime demeure impuni dans le second cas, même si le Parlement a exercé sa fonction judiciaire par un vote.

Y a-t-il un autre choix qui dégage la justice de ce paradoxe? Au Liban, telle que pratique et droit constitutionnels sont exercés, deux écueils juridiques permettent l'impunité, et donc le paradoxe. Le premier est l'absence de la Haute Cour prévue à l'Article 80, absence historique notoire que les auteurs ont bien sûr relevée depuis longtemps. '[I]l est à peine utile d'observer que, depuis 1926, nul des *'ahd* présidentiels n'a songé sérieusement à en commander l'élaboration. L'article 80, à l'exemple des articles 60 et 70 qui lui servent de support juridique, n'a jamais reçu application'.<sup>(10)</sup> Pas de Haute Cour, donc impossibilité que justice soit rendue. Le second est la mention de l'infraction au droit commun, ici l'assassinat politique *pace Gorguloff*, comme tombant sous le coup des lois ordinaires, pour le président de la République: 'Sa responsabilité pour les délits de droit commun est soumise aux lois ordinaires,' précise l'Article

---

(10) Edmond Rabbath, *La Constitution Libanaise*, Beyrouth 1982, 498-99.

60, avant de donner compétence à la Haute Cour après vote parlementaire aux deux tiers pour en juger.

C'est là que le paradoxe est à son faîte. En divers endroits du texte, c'est le président qui veille au respect de la Constitution, et par-delà, à l'Etat de droit dans toutes ses manifestations. Condition naturelle pour lui et tout autre haut responsable, dont les députés et les ministres: il doit respecter la loi. S'il commet un crime, qui plus est un crime contre l'humanité, les lois ordinaires sont censées gouverner sa responsabilité. Mais les lois sont inapplicables en l'absence d'un tribunal inexistant jusqu'à ce jour.

Pour résoudre cette contradiction entre droit interne et droit international, trois solutions sont envisageables. La première, la plus naturelle, est d'établir la Haute Cour, mais cette solution reste insuffisante. Avec la demande de majorité qualifiée au Parlement, le principe de complémentarité continuera d'être contraint par une pratique qui consacre l'immunité pour les pires crimes. La seconde est l'amendement de la Constitution comme en France, suite à la décision du Conseil Constitutionnel du 22 janvier 1999. Dans ce cas, l'amendement de l'Art.53.2 de la Constitution française établit simplement la reconnaissance par le gouvernement français de la CPI<sup>(11)</sup>. Cette option n'est pas la plus courante en Europe, qui préfère souvent une interprétation large prévenant l'immunité plutôt qu'un amendement constitutionnel considéré superflu: 'Several European States have found it unnecessary to amend constitutional provisions on the immunity of their Head of State. One of the reasons cited was that any Head of State who commits one of the crimes within the ICC's jurisdiction would place themselves outside of the Constitution (Norway was the first State to take this approach)'.<sup>(12)</sup> C'est là une solution plus sophistiquée, qui concilie le refus de l'impunité et de la prise au sérieux, pour tout Etat de droit qui se respecte, du principe de

---

(11) Détails dans la présentation détaillée au présent colloque de Mme de Guillenschmidt.

(12) Manual for the Ratification and Implementation of the Rome Statute, Second Edition, Vancouver, March 2003,

[http://www.dfaitmaeci.gc.ca/foreign\\_policy/icc/Man\\_2ed\\_fin\\_jy03-en.asp#abs](http://www.dfaitmaeci.gc.ca/foreign_policy/icc/Man_2ed_fin_jy03-en.asp#abs), voir aussi les exemples du Cambodge et de l'Ecuador.

complémentarité. C'est alors affaire d'interprétation de tribunaux, sur la base d'une coutume internationale comme dans l'affaire Pinochet, mais aussi sur la base de l'acceptation du principe qu'une constitution a peu de sens si elle permet l'impunité de quiconque suspect de crimes contre l'humanité.

On peut alors se demander si le modèle interprétatif ne serait pas suffisant au Liban, surtout en l'absence de la Haute Cour, et même de manière plus innovante, si l'immunité ne tombe pas automatiquement dans la métaphore du jardinier de la première décision *Pinochet*. Quel pays peut prétendre que sa Constitution met un Chef d'Etat, un ministre ou un parlementaire, à l'abri de la justice lorsqu'il est soupçonné d'avoir commis un crime contre l'humanité?

## 6. Mallat and Chomsky- An exchange over the future of Palestine-Israel<sup>(13)</sup>

I am fond of Noam Chomsky. At lunch in Mukhtara with Walid Jumblatt the other day, I promised him I would write about our conversation. Noam, of all people, never had a private as opposed to a public discourse, so this stands in the good order of how the larger debate should be framed. There were other friends at lunch, so obviously many issues came up, but I recall two strong points of robust difference with Chomsky and Jumblatt. One was over Hizbullah and its weapons, which I leave to another occasion as it got spiced up with a dinner that same day at the US embassy when I deliberately brought up Noam's name. The other was over Palestine.

Like many, I woke up to the Middle East under Noam Chomsky's analytical spell. The book that I would still commend as the best introduction to the Israel-Palestine conflict is his *Peace in the Middle East? [PIME?]*, which I read soon after it was published in 1974. This is a collection of articles from the late 60s to the early 1970s, in which I recall two strong arguments: one, that the bias of American policy is unfair and unwarranted with an Israeli government that systematically flouts

---

(13) On May 16, 2006, a lunch at Mukhtara brought together Walid Jumblatt, Noam Chomsky, Chibli Mallat and a few common friends and family. A draft op-ed was written by Mallat the following week under the title, 'Arguing with Noam Chomsky over Israel-Palestine: end of occupation or equal citizens?'. It was sent to Chomsky on June 6, and Chomsky responded immediately with comments under the various paragraphs, in italics here. An exchange followed on June 7, but the two emails crossed. Further discussion followed in an exchange of e-mails through May and June.

most basic humane obligations towards a people it has systematically victimised; two, that the solution to the Palestine question lies in a bi-national democratic country, in which Jews and non-Jews live as equal citizens under the law.

Three decades later, I have not changed my Chomskyan outlook to either the nature of Israeli policy and government and the concomitant US bias, or to the one-state solution. I think he has on the latter. I continued to follow Chomsky's writings, to which was added over the years a friendship first with his daughter, Avi, now a Professor of Latin American history in Boston, then with him. I had worked with Avi within a small student pro-Palestinian organisation called Cafiot (acronym for the defense of academic freedoms in Palestine, then under heavy pressure from Israeli occupation) at the University of Berkeley in the mid 1980s, where she was a graduate student and I was a visitor with the law school. I cannot remember when I met the great man, many years later, but I have kept my deference to his ideas and courage to date. *Peace in the Middle East?* continues to govern the general philosophy of the solution I advocate for the Palestine question.

Chomsky's change one can read in the one major book that followed, *The Fateful Triangle*, which appeared in 1983 soon after the Sabra and Shatila massacre, and represented another massive argument against US blind policy for Israel, and against the heartless machine of Israeli domination over the lives of excluded, occupied and victimised Palestinians, respectively four million refugees which Israel never recognised and went on massacring all the way to Beirut, three million occupied and humiliated Gazan and Westbankers, and one million Arab Israelis who were not given one ministerial portfolio in six decades of 'democracy.' On this score, Chomsky's arguments remain as powerful as they were then. What has changed is the solution he portrayed in *The Fateful Triangle*, a view he has retained since: a two-state solution rather than a bi-national territorial continuum.

*Noam Chomsky. There is a crucial distinction between a one-state settlement and a binational settlement. The US has a one-state settlement. Belgium, Switzerland, UK, Spain, and others have multinational settlements, in various*

*ways. These are radically different. They reflect different realities. Reality in cis-Jordan is that there are two societies, two cultures, two languages, each insisting on its own identity. That means that the only realistic long-term solution is either federation, or more integrated binationalism. That's what I suggested in PIME?, and still do. There's been no change, contrary to what you write. And then, as now, I do not suggest a one-state solution, because it is completely unrealistic and contrary to the will of both societies. It would be equally unrealistic if it were rejected only by one of the two, instead of by both, and that's certainly and unequivocally true, and will be for the foreseeable future. The number of Israeli Jews who could even contemplate a one-state solution could fit into a telephone booth, and there's no prospect that that will change in the relevant future. Same in the international arena. Therefore, talk about a one-state solution is simply a gift to the ultra-jingoist elements in Israel, which is why they greatly welcome it, just as they greatly welcomed the (quite fraudulent) one-state proposals of the PLO in the 70s. The reason is that they can then claim 'the Arabs want to destroy us,' so to protect ourselves we must take everything we need for self-defense - that is, everything they want, which is just what they are doing now, with the assistance of those calling for a one-state settlement.*

*There has been no change at all in my views, and you can find the same passages in more recent work that you found in PIME?. But the world has changed. It changed decisively in the mid-1970s. After the 1973 war, the opportunities for a federal arrangement, hopefully leading on to further integration, disappeared for the short-term. Furthermore, Palestinian national rights for the first time appeared on the international agenda, and by the mid-1970s a broad international consensus arose supporting a two-state settlement, also supported by the Arab states (and ambiguously, the PLO, but unambiguously by 1988). The US and Israel alone blocked it, from 1976, the first US Security Council veto of the two-state settlement. From 1976, I therefore supported a two-state settlement as the first step towards binationalism, and still do. You can find the 1976 and later essays in my book Towards a New Cold War (1982) [TCNW], a collection of essays from the 70s, many about Israel-Palestine. From the mid-1970s, that has been the only way to advocate the same binational solution that I supported in earlier years, and still do, and wrote about in PIME?. Note that I have always distinguished clearly between 'proposal' and 'advocacy,' and we discussed this the other day at the Mukhtara. We can propose that everyone should live in peace*

*and love, but it becomes advocacy when we sketch a plan to get from here to there. No one - repeat NO ONE - has advocated a one-state or binational settlement without accepting a two-state settlement as the first preliminary stage. I've discussed this since the objective change in the regional/global situation in 1975-6. And I see nothing in your article here that advocates the binational solution I continue to advocate (or the one-state settlement that I think is an illusion, as well as just wrong for cis-Jordan as it exists).*

So I put the quandary to him, which I had previous occasions to discuss with Jumblatt, once at a memorable lunch with Selim Abou around 1997 at Ghazi Aridi's house; as it turns out, all four of them are supportive of the two-state solution for various reasons, not least because the Palestinians themselves say it is their preference.

In Mukhtara last week, Noam was even more decided. He faulted my solution not only as impracticable, but one that offers the right wing in Israel what they exactly want, to get away with the occupation. Worse, as I was suggesting the sympathy of Yale Law School colleagues whom I respect to the democratic one-state, referring also to Tony Judt's famous *New York Review of Books* article some two years ago ['The alternative', October 23, 2003], Noam's point was that US liberals would welcome that way out for Israel while keeping their good conscience.

*Noam Chomsky. You misunderstood. What I pointed out was that in the early 1970s, when a binational settlement was feasible, the idea was bitterly condemned, and in the US, elicited virtual hysteria. It would have been inconceivable to publish an article about it in the NY Review, or NY Times, precisely because it was feasible. Today, it is understood to be completely beyond reach (except in stages), so therefore the intellectual journals and media are delighted to publish it, understanding that it simply provides support to their rejectionist commitments, for the reasons I mentioned above, and repeated at the Mukhtara. To repeat again, it is not advocacy but only proposal - hence meaningless - and serves as a fine support for US-Israeli rejectionism, on the grounds that 'they want to destroy us' so we must take everything in order to defend ourselves. Why is Judt's proposal welcome now, but anathema when it was feasible? The answer is transparent. Let me put it as strongly as I can: it is not just wrong, but immoral, to propose a one-state or binational settlement now, though it is entirely moral to advocate it,*

*as I continue to do (with a binational outcome), in the only manner that anyone has ever suggested: step by step.*

A hollow advocacy of a bi-national state risks indeed to perpetuate the Occupation. There is danger in flaunting the concept of equality between citizens when the reality on the ground is as dark as the cheesed-up territory that combines an illegal, cold warish wall, with innumerable checkpoints. But I still think that the first Chomsky is the correct way forward, and that we should not yield on the priority of equality, both individual and collective, within one single territorial unit over the whole of Mandate Palestine.

*Noam Chomsky. I hope it is clear that this is a complete misrepresentation of my views, and also utterly unrelated to the real world. You are not advocating the solution you prefer, but only proposing it, hence providing a weapon to the rejectionist forces in the US and Israel - which is why they are happy to publish Judt today, and probably your article, though the proposals elicited only hysteria and tantrums when they were feasible.*

Here is one recent example why the advocacy is not hollow:

*Noam Chomsky. I am sorry, but there is no advocacy. You do not suggest how you will convince Israeli Jews to abandon their national rights, or how you will convince any significant international actor to accept the elimination of Israel that you are proposing. Israelis and the international community will see your proposal much as they interpreted Judt's: another version of Ahmadinejad. And they will welcome it, as support for their extreme rejectionism. Exactly what has happened so far.*

As the Israeli government was being formed, I defended the view that, unless it included a quarter or so Arab ministers, the Israeli political system would continue to be undemocratic. The following day, Avigdor Lieberman, one of the most callous Israeli leaders, asked for Arab Members of the Knesset to be shot for conniving with the Arab enemies of Israel, a telling response to the call for a Cabinet that includes them, and a further sign, in my view, that the solution for that intractable problem lies first with Israel's Arab citizens becoming equal. My friend Hoshyar Zebari is Minister of Foreign Affairs in Iraq, a proud Kurd. This is the main thread of hope for a decent Iraqi future. When Azmeh Beshara is Minister of

Foreign Affairs in Israel and Hasan Jabareen Minister of Justice, this will be a sure landmark for engaging in a decent Israeli-Palestinian future with a new vision altogether.

*Noam Chomsky. This is an entirely different matter, not to be confused with advocating a one-state settlement. Israel could remain 'the sovereign State of the Jewish people,' in Israel and the diaspora, even if it accepted Arab ministers, proportional to the population, as it some day will, just as it has (though only formally) abandoned the outrageous land laws. It will still be Israel, as it is, now incorporating the valuable parts of the West Bank. And the Palestinians will still be crushed, or probably destroyed. These are just conceptual errors, I'm afraid.*

This [advocacy for a joint Jewish-Arab government] is the more pressing since the deadlock in Palestine is ever more tragic, with Palestinians in the West Bank and Gaza left to starvation and civil war, whilst the language of the Israeli Prime Minister on the absence of partners revives Golda Meir's infamous quip, that 'Palestinians do not exist'. I am an advocate of the cessation by Palestinians of all violence, regardless of the continued brutality of the Olmert people, and for a democratic advocacy à la South Africa: No bantustans, a single country with federal arrangements that ensure equal citizenships.

Noam Chomsky's work offers the two poles of the strategy, and we must open up the Mukhtara debate to the world, for we now know that the question mark in *Peace in the Middle East?* concerns the whole planet. On the correct response, tactical and strategic, depends not only the future of Palestine-Israel-Lebanon, but alas now world peace.

*Noam Chomsky. That's a factual error. My work offers only one pole: a binational (not one-state) settlement. As circumstances change, advocacy changes with them, in the real world. Proposals, however, can stay the same, since they are divorced from the real world.*

*If there is some form of advocacy of a binational (or one-state) settlement that does not pass through the first two-state stage, I'd like to hear it. So far, I have seen none. Calling for Palestinian ministers in Israel is correct, but completely irrelevant to these questions.*

**NOTE: the two e-mails next crossed on June 7. They were followed by a further comment by Noam Chomsky on June 11, below.**

### ***Chomsky to Mallat: democratizing Israel***

*I wrote yesterday in too much haste. I was racing to get to the airport for talks away, and was afraid that if I didn't respond at once, it might be lost in the chaos.*

*I failed to make clear that I think your major substantive suggestion - about democratizing Israel - is exactly right, very important, and could be a step towards a long-term peace. That includes not only electing legislators (and we wouldn't, of course, want to introduce Lebanon-style sectarianism, so in secular parties rather than confessional/ethnic ones), but also a lot more. Crucial are the extremely discriminatory legislation and practices, like the land laws which, under a variety of guises, restrict land tenure (with marginal exceptions) to people of 'Jewish race, religion, and origin' (the terms of the JNF charter), applying through complex devices to over 90% of the land. In theory, these were struck down, or at least qualified, by the Courts in one case a few years ago: Katzir. But that has not been implemented, and hasn't been clearly extended. After all, it took a century before the civil rights amendments of the US Civil War began to be seriously applied, and it is still very partial. But all steps towards turning Israel into a true secular democracy, a state for its citizens, should be welcomed, remote as these prospects are.*

*However, this relates only a most indirect way to the one state/binational state issue. Whatever is achieved is within Israel. It doesn't affect the Palestinians outside of Israel, those in the occupied territories or refugees. And any remote effect is now severely diminished by the annexation programs in progress (called 'withdrawal,' in a spectacular propaganda triumph). They are clearly and explicitly designed not only to take over the most valuable land and resources, and to undermine the possibility of an eventual viable Palestinian existence, but also - and this is crucial here - to deal with the 'demographic problem,' the euphemism, as you know, for the racist policies you are directing your suggestions to. So with the 'demographic issue' intensified by the annexation, democratization of Israel has even less effect beyond, virtually none.*

*That brings up the one-state/binational issue. And reveals why advocacy of it - and again, I continue to take the same stand as I did 60 years ago, and in*

2006 أيار - Mai - May

*PIME? - must pass through transitional stages. Israel would not conceivably tolerate diminishing the Jewish majority in a Jewish state. Any form of unitary solution in the West Bank - if even imaginable in the near term, which I think it is not - would at once lead to extreme forms of Apartheid for Palestinians within, and would mean that refugees could not return anywhere in cis-Jordan, because of the 'demographic problem' (in a two-state settlement of the general form of Taba or Geneva, they could at least return to the Palestinian state). That's a death sentence for them, and monstrous for Lebanon.*

*But it's all academic, because it is unimaginable. Israel would never agree. The current annexations based on the 'demographic problem' make that even more obvious than it was before. And meaningful international support is zero. Therefore, proposals for a unitary state are simply another powerful weapon in the hands of the extreme rejectionists, who can argue, exactly as they did after the Judt piece, that 'they want to destroy Israel' so we must take all we can conquer in self-defense. That's surely why meaningless proposals like Judt's are welcomed today in the mainstream, but were utter anathema when they were feasible. You probably don't know the reaction, from Israel and even more extreme as usual within the US, when I wrote about these ideas in the late 60s, early 70s, when the proposals really were feasible.*

*Advocacy of a unitary state proposal simply must pass through stages, including a Geneva-style settlement (which I think remains quite feasible, and has substantial popular support and enormous international support, outside the US government - the population, in contrast, strongly favors it in the US). I know of no suggestion other than that - and again, I mean advocacy, not proposal. None at all.*

*I'm sorry if these comments carry an emotional tone. I can't suppress it. We are, right now, witnessing what may be the final destruction of the Palestinians, a horror for them, monstrous for Lebanon, and one of the great modern tragedies. Proposals for a unitary solution simply exacerbate these dangers. I think it is worth thinking this through very carefully, and apologize if I have not sufficiently suppressed my own very deep concerns. Very deep. I think we are witnessing a terrible tragedy, which we can do something about.*

Noam

**Further comments came in reaction to the following e-mail, sent on June 7 by Mallat to Chomsky. Chomsky's comments are dated June 11.**

Noam

Thanks for the long and thoughtful response...

Now to take up some of your points (as I understand them, *habent sua fata libelli*). I had also read the TNCW book, and you're right about it also foreboding *The Fateful Triangle* (I am less up to date with your recent work on Palestine-Israel, though I follow and tend to agree with 9-11).

On the one-state, federal, bi-national: I see them all as variations on the same basic constitutional setup, which is a unitary territory. Of course, each qualification includes important nuances, but the three main issues of power (or sovereignty) are the ones retained at the centre: the economic system generally, that is the common currency and national taxes; security in its larger sense as prerogatives of minister of defense; and foreign affairs. If these are separate, then we have discrete units, in essence two states. If this premise (which might be refined, or rejected) is not accepted, then it's hard to pursue the argument, we'd be talking on two different levels altogether.

*Noam Chomsky. I think the distinctions are much more significant, but let's put them aside and keep to a 'unitary state,' whatever form we have in mind. And to repeat, this seems to me a completely abstract proposal, which means nothing unless it passes through preliminary stages.*

On advocacy v. proposal: I heard you in Mukhtara, and do not necessarily disagree, perhaps I can put it in this way though. I try, as much as I can, not to make a difference between advocacy or proposal in my political work. A proposal that can't be put in place within a foreseeable timeframe, and with means to effect it, is probably not worth pursuing. So what I propose is indeed what I advocate here. The federal solution as 'first and only step' comes from a conviction developed over the years that the continued deadlock obtains from a zero-sum equation which is coterminous with two-states, and that a different philosophy has better chances of succeeding.

*Noam Chomsky. There was a time – 1967-73 – when a federal proposal was*

*feasible, and one could advocate it. If it could be achieved now, without transition through the stage of a Palestinian state (perhaps along Geneva lines), I'd be all for it. But as I wrote, the number of people in Israel who would accept it is minuscule, vastly below those who would accept a Palestinian state along Taba-Geneva lines (in this case, probably a majority), and it has no international support that matters (in contrast to the two-state settlement, which is accepted everywhere apart from the US-Israel – it was even proposed by Iran 3 years ago, in an offer rejected by Washington). That was true a few years ago - which is why Tony Judt's article was welcomed here, for the ugly reasons I mentioned - but now it seems to me utterly outlandish, as Israel, backed by the US, proceeds to take steps that would render it completely meaningless. There still is a chance to block the annexation and turn to something like the Geneva ideas. But unless that happens, I'm afraid the game is over. I simply don't see the point discussion federal unitary outcome and two-states as if they were alternatives as the first stage. They simply aren't. The federal-unitary outcome is right in the longer-term, but hopeless today. Therefore proposing it is simply a gift to the annexationists, for the reasons I mentioned. That can easily be tested. Call an international conference in some neutral place to propose a federation as the next step, and see who attends. If it works, I'll be the first one to cheer. But I am skeptical, to put it very mildly.*

The advocacy/proposal starts, to make it effective politically, with the Arabs in Israel, who are the best placed in forcing it on the system. Having five or six ministers in a Cabinet, with the Foreign Affairs, Justice or Defence portfolio to one or more Israeli Arabs is not inconsequential, it changes the whole picture. This is also why the current characters in the Israeli government refuse it. But for how long if the right sort of non-violent mobilisation seeks to force it on the agenda?

*Noam Chomsky. I agree that it should be done within Israel, even though I don't think it is top priority there. Much more important are the outrageous land laws and the various devices that guarantee that Palestinians are second-class citizens in other ways. Having a few cabinet members wouldn't change that. We see many examples. Do Colin Powell and Condoleezza Rice change the miserable conditions for the vast majority of Blacks? In South Africa, there are now Black faces in the limousines, government, etc., and the situation of the vast majority is probably worse than under Apartheid.*

*But that's a minor point. Even if Israel were to move to true democracy, allowing non-Jews some proportional role, it would not change the relevant picture one bit, just as having Amir Peretz in the cabinet doesn't. The fate of the Palestinians in the territories (and the camps elsewhere) would be exactly the same, and would continue to become worse, as annexation and dismantling of Palestine proceeds, and further steps are taken to pursue the primary goal, now crystal clear, of dealing with the 'demographic problem.'*

There is little new in my advocacy, what is perhaps original is the order of political priorities: my argument is that such a Martin Luther King approach has more mileage than the physical battle for two states, which would in any case leave Israel with many of its settlements, the wall and Jerusalem, and limit any return to the Palestinian state on the other side of the Wall (or even to 1967 borders, if some miracle descends on the Holy Land). A federal state (with arrangements to be devised in light of the communitarian, non territorial basis of dominant identities) is easier to reach, I suggest, than a meaningful withdrawal, and the point of departure and most effective pressure start with the Israeli Arabs.

*Noam Chomsky. Won't repeat. It would be fine, if there were even the slightest support. There isn't.*

As for changes in your writing or position, I accept the argument that the world has changed, also that the Palestinians advocate the two states, to that extent, I will not be more regalain than the King.

My sense is that *PIME?* leans more towards the one-state, binational immediate solution, and that your subsequent writings advocate (or propose?) the two-states again, as immediate solution. But who am I to say what you meant?

*Noam Chomsky. You're reading quite accurately. But PIME? was written when federal binationalism was an option (and was therefore ignored or reviled). By the mid-1970s, there was simply no feasible alternative to either a two-state settlement or what has actually happened: US-Israeli rejectionism barring a political settlement, and steady dismantling of Palestine, now reaching its terminal stage.*

In sum, I am arguing for reviving the one-state or federal solution as

a more effective advocacy, to be coupled with freedom of movement for all, and would pursue it as president to the extent possible. In Lebanon, it comes with a suggestion that we hold international elections in the camps to allow the Palestinians here to be better, more directly represented internationally, and flaunt the idea of freedom of movement European-style to be introduced by stages short of the right of settling back in their homes.

*Noam Chomsky. That's a good idea for Lebanon, but - and here you know far better than I - what kind of support would there be for freedom of movement for Palestinians in Lebanon? As for freedom of movement to Israel, that's flatly barred in the foreseeable future. Support is nil, and if any developed, Israel would resort to its ultimate weapons. Freedom of movement to the occupied territories would be possible, if they had sovereignty. If they are part of a unitary state, the Israeli 'demographic' (i.e., racist) imperative that is their ultimate red line would bar it.*

**Chomsky added to his comments on 11 June the following introduction:**

*I think we are – silently – witnessing a really grave tragedy. What Baruch Kimmerling called 'politicide,' the terminal stage in the destruction of a national/cultural group. I'm afraid that is no exaggeration. The Sharon-Olmert annexation programs have for some time been considered 'moderate' and legitimate in Washington, hence almost reflexively the media and general intellectual culture, and that is increasingly the case in Europe. A mere look at the map explains what it means, and the accompanying internal discourse makes it even clearer. The focus of discussion is restricted to whether the destruction of Palestine should be 'unilateral' or negotiated: the US wants it to be negotiated. But the destruction is scarcely even debated. Israel is simply taking the most valuable lands and resources, including virtually all the water, literally imprisoning what remains to Palestinians within territories that Israel is taking (and intends to annex, in the usual 'dunum-after-dunum' style), and worse yet, if that is imaginable, breaking up the rest into three virtually disconnected and unviable cantons, all virtually separated from whatever tiny corner of East Jerusalem will be left for Palestine, of course all separated from Gaza, turned into a hell-hole by the occupation. And to ensure that the program succeeds, Israel is carrying out regular atrocities and provocations in a transparent*

*effort to elicit a violent reaction that can be exploited within the Western propaganda system, in the usual way, to justify the dismantling of Palestine as 'self-defense,' in the manner that is all too familiar. For Palestinians in the territories, what is to be left is Dayan's formula 30 years ago: they can live like dogs, and whoever will leave, will leave. For those in the refugee camps in Lebanon and elsewhere, it's the end. The ridiculous 'Palestinian entity' that is to be left will not be able to absorb refugees, and surely Israel will not accept more than a merely symbolic number. If that wasn't obvious before, it surely is now, as annexation proceeds guided not only by the goal of enriching Israel and destroying Palestine, but also to solve the famous 'demographic problem.' Meanwhile we watch in silence, engaged in abstract debates. I find it very hard to bear, frankly.*

## 7. الكتاب والرئاسة - مجابهة اسرائيل نموذجاً

«من قرأ حَجَّ على من لم يقرأ»<sup>(14)</sup>

يحضرنى حديث عن زعيم سياسي راحل من تاريخ هذه المدينة العظيمة، سأله والذي يوماً هل قرأ كتاباً يلقي الضوء على حوادث اشترك في صنعها ذاك القائد. فكان الجواب: «وَلَوْ يا وجدي، كيف بدك كون قريتو، شو عنا وقت تنقرا شي غير الجريدة؟»

طريفةٌ أخرى تراودني منذ ما قوّضت المعركة الرئاسية ادعائي في كتابات سابقة عن إمكانية رفع المستوى السياسي المتدني في لغة التنافس الرئاسي في الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية عموماً بوقف الإستعانة بما يعرف «بالكتّاب الأشباح» ghostwriters، وهم مؤسسة باتت راسخة في المشهد السياسي الغربي، تتألف من حاشية تتقن الصياغة وتخطّ خطابات الرؤساء، فيأتي الحديث الرئاسي من قلم غير قلم صاحبه المزعوم كظاهرة طبيعية في الشأن العام.

ومنذ ستة أشهر وأنا أعيش صعوبة الترفع عن كتابة الأشباح، زادها سوءاً واقع معاش السياسة الأليم في حملة رئاسية جعلت القراءة ترفاً. هي أول مرّة في حياتي الواعية تشجّ فيها المطالعة للكتب الى هذه الدرجة، حتى وجدت نفسي الشهر الماضي أتساءل عن آخر كتاب طالعته، والجواب كان محرراً.

هو سؤال سهل يجب أن يطرحه على نفسه كل إنسان، كما كل سياسي. ما هو آخر كتاب طالعته ومتى بدأته وأنهيته؟ سؤال سهل، وإن كان الحرج المرافق للإجابة كفيلاً بتهرب كل منا

---

(14) محاضرة في ندوة «الكتاب والرئاسة»، مع النائب الدكتور مصطفى علوش - معرض الكتاب، طرابلس، 4 أيار 2006. وتم نشر الكلمة بالكامل في جريدة النهار 2006/11/5.

مهتم بالشأن السياسي، نائباً كان، أم وزيراً، أو رئيساً، أم طامحاً لأية مسؤولية رسمية، أم مهتماً بالسياسة كما يهتم بها أهل الصحافة، أو المحلل الحزبي، الى كل مواطن يرى مفيداً الإطلاع على الشأن العام بغير نوافذه الضيقة، أكانت الصحيفة اليومية أم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

واقع غياب الكتاب في يوميات الشأن العام يملي ضرورة التواضع، وضرورة تحويل اليوم يومين إذا أراد المقبل على السياسة أن يبقى أداؤه فيها حياً متجدداً، ومن دون التجدد المستمر لا محل للإبداع. رحم الله كمال جنبلاط، وهو الذي كان يأسف كلما يلقي نظرة الى مكتبته لعدم وجود حياة ثانية تتيح له قراءة كل ما فيها، لما قارن في «ربع قرن من النضال» رجل السياسة بالطباخ الذي يتفوق على غيره من الطبّاحين فقط في ترتيب متجدد لمواد غذائية لا تتغير.

وهكذا فأهل السياسة لا يكتبون، ويكتب من أجلهم، ولا يقرأون، وهل يمكن أن يقرأ من أجلهم؟

الإجابة طبعاً أن متابعة القراءة يحتم جهداً شخصياً ينظم فيه الإنسان أداءه السياسي بوعي مستمرّ عنوانه الكتاب. وليس ضرورياً أن يكون الكتاب جزءاً من السياسة بمعنى أن يكون كتاباً في حقل السياسة، بل إن صقل الفكر واللغة بكتب لا تمت مباشرة الى السياسة غالباً ما يوفر عمقاً للحديث يغني الفكر ويهدب الأسلوب بما يسمح للسياسي أن يطلّ على المستمع بمستوى مختلف. لقد ضاع للأسف تراث الجيل الذي سبقنا، يستشهد بأبيات من الشعر العربي تسحر العقل، ولا سبيل الى الاستشهاد بالشعر إلا بحفظه - كان شاعر الأرز يشجع أولاده على الحفظ بقوله إن «من حفّظ حُجَّ على من لم يحفظ»، أي أن غلبة الحجة في دقة الإستدكار.

مؤسف فقدان الذاكرة الشعرية في التربية الحالية، لكن هذا الفقدان محكوم بتغيير النمط التربوي نفسه من الحفظ الى النقد، ولا أظن العودة الى عصر الحفظ ممكن أو مستحب اليوم. ولنا تعزية في زواله بقصة وردت في أغاني الأصفهاني عن شاعر جاءه طالب سرّ نظم الشعر، فنصحه الشاعر قصّد البادية وحفّظ عشرة آلاف بيت شعر عند أعرابها الأفعال؛ فلما عاد اليه بعد سنوات أمضاها في البادية وأعلمه بأنه حفظها كلها ولكنه لا يزال عاجزاً عن نظم الشعر، نصحه الشاعر أن يعود الى الصحراء الى أن ينسى الأبيات التي حفظها.

مهما كان أسفنا كبيراً لضياع الشعر عن استشهادات حديثنا المعاصر، فإن عصر النقد الذي يحكم تربيتنا المعاصرة، بقطيعة هامة مع معنى الثقافة حتى جيلنا الحالي، هو عصرٌ أفضل للإبداع في جميع تجلياته المهنية، أدبية كانت أم اقتصادية، من سابقه. لا معنى للإبداع في الطب بتعلم فنون الطب عن ظهر قلب، أو الإبداع في الإقتصاد في درس قواعد الإقتصاد حفظاً. وهكذا الأدب، كما عند شاعر الأغاني، والنقد سُنَّة الإبداع يصح أيضاً في السياسة. هنا أهمية الكتاب: صحيح أن السياسي لا يطالب بقراءة جميع الكتب، أو باستظهار الشعر، إلا أن التفوق في السياسة، وطلب التفوق في القادة من أهل السياسة، مشروطٌ باقتناء الكتاب جليساً، لتهديب الفكر، وصقل اللسان، وتعميق الباع، أقله؛ إضافةً الى ما يأتي به الكتاب في حقل التخصص من إشراق على مسألة سياسية راهنة بمعلومات أدق وتحليلات أعمق.

نتيجتان إذاً في المنهج: لا رئاسة من دون قراءة، ولا رئاسة من دون كتابة. التوصل الى النتيجة الأولى يقتضي تهديب الحياة السياسية لتوفّر مجالسة الكتاب بقدر من الإهتمام لا يقلّ عن مجالسة الناس، ناخيين كانوا أم زملاء في السياسة. أما وكيف يمكن لساعات النهار أن تُضاعف لتلبية هذا المطلب، فهذا ليس من شأننا، ولا يسعنا سوى التأكيد بأنه لا رئاسة من دون قراءة لأن القراءة معيار أكيد للتفوق في السياسة، وطلب التفوق مرادف لتقدّم المرء بادعاء الرئاسة أصلاً.

أما المطلب الثاني، - لا رئاسة من دون كتابة - فهو أصعب منلاً لما يرافق دور السياسي القائد من مناسبات متواترة، فالناس يقصدون القائد كل يوم وكل لحظة لرأيه في المستجدات، وهو مفطور على تلبية هذا المطلب. قد تكون الإستعانة بالكاتب الشبح مَحْتَمَةً في نمطنا هذا، لا أدري. لكن تجربتي الخاصة مستمرة بإبعاد كأس الكاتب الشبح عن أحاديثي الرئاسية، ولو تمّ ذلك على حساب الوقت والعمل المهني - وهنا موضوع لحديث لا بدّ منه في مناسبة أخرى، وهو ضرورة التفرغ السياسي أو عدم هذه الضرورة في الحياة العامة المعاصرة. هذا في المنهج، وتفرّغاه في صقل الحديث الرئيس المزدوج كتابةً وقراءةً.

\*\*\*

ننتقل الآن الى التطبيق تكملةً لحديث سابق في هذه المدينة الميمونة بزيادة شوقي اليها والى أهلها بما تطلّ علينا من روافد الصداقة والسياسة مجتمعتين.

اليكم مثلاً بسيطاً من وحي مساهمة رئاسية من أسبوعنا هذا، موضوعها الحكومة

الإسرائيلية، والتصريح عن عدم ديمقراطيتها بإقصاء المواطن الإسرائيلي-العربي عن الحكومة باتصال منذ ستين عاماً. (بيان الحملة، المستقبل، 3 أيار - *Daily Star*, 3 May 2006).

طرح بسيط إذاً: في العقود الستة التي تلت إنشاء دولة إسرائيل، لم يسمح لأي عربي تولى حقابة وزارية. هذه ظاهرة تحتاج الى الدقة، بدهمةً بالتأكيد أنه لم يكن هنالك يوماً وزير عربي في الحكومة. أبسط البحث إذاً يبدأ بالتأكد من هذه الحقيقة، والقدرة طبعاً على الإشارة الى أنه سبق أن عرباً كلفوا كمعاونين وزراء - وليس كوزراء - في حقايب غير أساسية أصلاً.

ما أهمية مثل هذا الطرح؟ في الأدبيات الرئاسية اللبنانية، يظن المرء هكذا التفاتة بمثابة الحديث عن المريح، وبالفعل لم تتناول التصريح في لبنان سوى صحيفتين، والأمر ليس سياسياً بمعناه البسيط، فمجريدة السفير نفسها، المهتمة جداً بعرب 1948 تخصّص لهم نافذة مستقرّة على مركزها الإلكتروني، رافقت حدث نشوء الحكومة بقلم خبيرها الفذ في الشؤون الإسرائيلية، الأستاذ حلمي موسى، بعنوان يشير الى كونها خالية من العرب، السفير نفسها تجاهلت التصريح.

عليّ أن أدافع إذاً، في حديث عن الكتاب والرئاسة، مقابل محرري السفير وغيرها من الصحف التي تعتبر حديث مرشح رئاسي لبناني عن هذا الموضوع رجساً من أعمال المريح، عن جدوى مثل هذا التصريح في حملةٍ فضاؤها المرتقب محصور بلبنان.

المعالجة بسيطة في أصلها، معقدة في فروع أداؤها. موضوع اشتراك العرب في الحكومة الإسرائيلية أساسي لمستقبل لبنان لأسباب، نقدّم بعضها بشكل سريع، في سياق الحديث المتصل بطرحنا السابق في طرابلس، المدينة العربية العريقة، بحثاً عن عروبة بيضاء، وعن كيفية الدفاع عن برنامج رئاسي لبناني يرجح منطق اللاعنف في الصراع العربي-الإسرائيلي على تيرته الدموية المعهودة.

لا أحد ينكر الإرتباط العميق بين نكبة فلسطين المستمرة ومشاكل لبنان، كما أنه واضح عدم قدرة لبنان على حلّ المشكلة الفلسطينية في إسرائيل. هذا الإرتباط المشهود يعالج بسبل مختلفة أحدها المواجهة العسكرية، باتت ترتطم اليوم بقرار 425 المتجدد في قرار 1308 في حزيران 2000، والمانع لأية عملية عسكرية وراء الخط الأزرق. وحتى ولو لم يكن هنالك حاجز اسمه القانون الدولي يمنع هذه العمليات، فإننا نعرف تمام المعرفة أن تحرير الجليل مستحيل من لبنان،

كما أن تحرير الجولان مستحيل في المستقبل المنظور بالقدرات العسكرية العربية، والسورية بالتحديد.

طيب. هل نسكت إذاً بعد مثل هذا الإقرار بأن الخيار العسكري معدوم؟ هل نستنتج أن لبنان جزيرة من المحيط الهادي، وننشد مجدداً صفة قانونية له، هي صفة الحيادية؟ هذا الخيار أيضاً غير متوفر، من ناحية لأننا محكومون موضوعياً في جغرافيتنا ورسالتنا أن نكون موطن صراعات المعمورة، ومن ناحية أوفى لأن الحيادية لم يعد أصلاً لها معنى في عرف العلاقات الدولية.

لذا مقارنة طموحة في موضوع ديمقراطية الحكومة الإسرائيلية تبدو لأول وهلة هابطة من المريخ، لكنها ليست آتية من المريخ لأنها من صلب موضوعنا، متى سلّمنا أن الصراع الإسرائيلي العربي يدلي بثقله الدموي على استقرارنا شئنا أم أبينا، وأن المجاهدة العسكرية غير متوفرة أصلاً.

الجواب إذاً بطرح مستقبلي يحمل في نواته بداية الحل للمعضلة التي لا حل لها في الخيارين الآنفين، وهو جواب يرتبط بالسؤال الأساسي الطارئ اليوم على المنظومة الشرق أوسطية: هل من استقرار من دون ديمقراطية؟

نصطدم هنا حتماً بسياسة الإدارة الأميركية المعلنة في مقاربتها المستحدثة منذ 11 أيلول، ملخصها أن المعضلة الأم في غياب الديمقراطية، لكنها تستثني طبعاً إسرائيل لقناعة عميقة وصادقة بأن إسرائيل دولة ديمقراطية في تركيبها الأساسية - أي التركيب التي لا تتناول إشكال اللاجئين كما موضوع الضفة وغزة، وقضيتا المبعدين والمحتلين لها منطقتها الخاص.

هذه التركيب الأساسية موضوعنا الأصل، - كيف يمكن لحكومة أن تدعي الديمقراطية متى أبعدت عنها تمثيل ربع السكان فيها لكونهم ينتمون الى الأقلية غير اليهودية؟ إلا أنها مغيبة في الأدبيات الدولية، والأميركية بشكل خاص. تحصيل حاصل في المجتمعات الغربية - في القيادة كما في غالبية الشعب المطلقة - أن التركيب الأساسية الإسرائيلية تستند الى مبادئ ومظاهر يلتقي فيها المؤمنون بالمبادئ الديمقراطية في العالم أجمع: حرية التعبير، وانتخابات دورية نزيهة، وسلطة قضائية مستقلة وفعّالة، وحكم الأغلبية، مع وجود نواب عرب في الكنيست، أي تمثيل حقيقي في السلطة التشريعية.

اسرائيل دولة ديمقراطية في تركيبها الأساسي إذاً؟ جوابنا سلباً مرتبط بقراءة للديمقراطية في الإستنتاجات المركّبة التي تقدمها مدرسة السوسيولوجيا التابعة لباروخ كيمرلنغ، وبعضها مبني على المؤرخين الجدد أمثال شلايم وموريس ومصالحه. كيمرلنغ عالم اجتماع، والحديث عن العنصرية - أي التمييز العنصري - في التركيبة الأساسية للنظام، يرسمها بالحجج المستقاة من اختصاصه.

هنا نحتاج الى كتب أخرى، هي كتب قانونية. ما طرحه في مقاربة لا عنفية للصراع العربي-الإسرائيلي مطلبٌ راسخ في الأدبيات القانونية المعاصرة عن الديمقراطية باستحالتها على أساس محض أغلبي. لا ديمقراطية طبعاً من دون أغلبية، إلا أن الديمقراطية، كما قالها يوماً غاندي، تحاسب قبل كل شيء على تعاطيها مع الأقليات، ولا حقيقة للديمقراطية، كما هي الحالة في اسرائيل، متى تمتع تمثيل الأقلية في الحكومة، - وليس في الكنيست، حيث لا سلطة للنواب العرب سوى الإحتجاج.

هذه معركة مصير، معركة ديمقراطية أجدى بكثير من أية ترسانة عسكرية، في المبدأ كما في الممارسة. نحن اليوم على مشارف الذكرى الـ58 للنكبة، وربع المجتمع الإسرائيلي، في داخل اسرائيل، يلتقي ليس فقط في النكبة، بل في مفاعيلها السياسية المتجلية في غياب التمثيل عن القرار الحكومي. لا يحق للمواطن العربي في اسرائيل أن يكون وزيراً، أي أن يتمتع بأي سلطة تنفيذية، لأن الأغلبية في المجتمع تشك في مواطنته، في أحسن الأحوال، أو تعتبره غير موجود أو غير أهل للإشتراك في السلطة، حتى طرح الإقصاء القسري (الترانسفر) في أسوأها.

هذا ما لا يرتضيه العالم الديمقراطي اليوم، لكننا نحتاج الى إقناعه به من باب الأولويات في إعادة رسم منطوق الصراع نفسه. والإقناع هنا يحمل معاني كثيرة، منها التواصل مع صنّاع القرار ومع المجتمع في الغرب، ولا تواصل جدّي معه إذا كانت حكوماتنا غير ديمقراطية، ولا معنى للبداية في هذا الطرح، ولا معنى للتواصل مع الغرب في هذه القضية إذا غاب تواصلنا مع عرب اسرائيل التي نعتبرهم أساساً للحل، ولا معنى للتواصل مع عرب اسرائيل إذا كنا غير مستعدين للتعاطي مع أفراد وجماعات في اسرائيل من غير العرب ممن كانوا مقتنعين بطرحنا أصلاً، من أمثال عالم الفيزياء الراحل اسرائيل شاهاك، أو قابلين لمؤازرتنا في الحلّ أمثال شلايم أو كيمرلنغ. ولا معنى للتواصل مع الغرب أو مع أهلنا في اسرائيل إذا كنا دعاة عنف، فالقول بشرعية العنف يطفىء الحجة بداهة.

الكتاب والرئاسة؟ طرح غياب الديمقراطية في اسرائيل لا يمكن أن يفرض نفسه إذا غاب عنه العلم، فمن غابت عنه الكتب لا يدري عمق الجهد الضروري لخطّ ملامح جديدة تكسر الجمود القاتل في فلسطين، الباسط ظلاله القاسية على لبنان. وموضوع الحكومة الديمقراطية في اسرائيل هذا مجرد مثل، وهو مثل مهمّ طبعاً، إنما مثله أمثاله في كل خطوة على طريق رئاسة تهدف الى التغيير الديمقراطي.

أمثلة أخرى عنوانها شبعاء، والجولان - وهما سواء -، واللاجيء الفلسطيني وحرية التنقل في سياسة الجوار الأوروبية المستحدثة، والقدس عاصمة ذات طابع دولي - للإستفادة من مفهوم مستحدث وتقريبي، - والمحكمة عن الجرائم ضد الإنسانية، من شارون الى صدام الى المسؤولين عن مقتل الرئيس الحريري... وراء كل مسألة كتاب، بل كتب، لا بدّ من الإطلاع عليها، جديدها كما دائرها.

من قرأ حجّ على من لا يقرأ.

## **8. Israel's Cabinet needs Arab ministers to be democratic<sup>(15)</sup>**

Beirut: Presidential candidate Chibli Mallat said the new Israeli government cannot be considered democratic «without Arab ministers in the Cabinet.» Commenting from Beirut on the conclusion of the Israeli discussions to form a new government that does not include any Arab ministers, the Mallat for President Campaign Office denounced the continued exclusion of a major part of Israeli society from the Cabinet decision-making process.

A campaign spokeswoman echoed Mallat's repeated warnings about the democratic nature of a state that bars its Arab citizens, who represent almost a quarter of its society, from political decision-making.

Mallat recently criticized the Arab League for failing the Arab citizens in Israel. Last week, Mallat met with Israeli Arab MK Azmi Bishara at the Doha Debates, an international program organized by the BBC, and called for Arab representation at ministerial level in Israel.

The spokeswoman for the campaign said «the exclusion of Israeli Arabs from government contradicts the basic requirements of a democratic system in multi-confessional, multi-ethnic societies such as Lebanon, Israel, and Iraq. All three governments need to represent all segments of society; and offer adequate representation in Cabinet. In the case of Israel, this amounts to no less than a quarter of the seats in Cabinet, and must include key ministerial portfolios.»

---

(15) *Daily Star*, May 3, 2006.

She also regretted «Western leaders turning a blind eye to the inadequate representation in Israel, at a time when they all agree, and rightly so, that the formation of an Iraqi government which represents all Iraqis is premised on effective participation in it of Sunni and Kurdish representatives.»

The Mallat for President Campaign highlights the importance of democratic political representation in societies with insular minorities, like Israel's Palestinian citizens. A report just released in Israel showed that unemployment in Israel affects 25 percent of Arabs, compared to 9 percent of Jews. Less than 1.5 percent of Arabs are employed in municipalities, the report showed.

The campaign urged «a radical change in this crucial issue, and called on the Jewish majority in Israel to reconsider the Cabinet formation: A three-decade systematic marginalization resulted in the riots on Earth Day in 1976, and riots were repeated two years ago, leading to the report of the official Orr Commission which underlined the depth of racial discrimination in Israel's treatment of its Arab citizens. It has become crucial to resolve these issues in a representative government that frees the people of Israel from a quarter of a century of segregation in decision-making.»

## 9. ملاط عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

### «لا ديمقراطية في إسرائيل في غياب وزراء عرب»

في تعليق من بيروت بعد استكمال المحادثات في إسرائيل لتشكيل حكومة من دون إشراك وزراء عرب فيها، انتقد مكتب حملة شبلي ملاط الرئاسية النمط المستمر في تعييب شريحة أساسية من المجتمع في صنع القرار الحكومي الإسرائيلي.

وذكرت متحدثة باسم الحملة أن الملاط كان قد نبّه مراراً إلى استحالة إضفاء الصفة الديمقراطية على دولة منعت مواطنيها العرب، الذين يشكلون تقريباً ربع المجتمع، من الإشتراك في القرار السياسي، وقد انتقد مؤخراً الجامعة العربية على تلكؤها في إعطاء الحيز اللازم لقلب المقاييس داخلياً وعالمياً على الحكم الإسرائيلي المدعي تمثيله الديمقراطي لمواطنيه. وكان الملاط قد التقى الأسبوع الماضي النائب العربي عزمي بشارة بمناسبة اشتراكها في نقاشات الدوحة - وهو برنامج عالمي تعدّه الـ BBC -، وكرّر في اللقاء أهمية التمثيل الوزاري للعرب في المجتمع الإسرائيلي، وكان قد وصف الطائفة العربية في أحد كتبه «بنواة التغيير الحضاري في الصراع العربي-الإسرائيلي».

«يتناقض عدم إشراك وزراء من بين الإسرائيليين العرب - والتمثيل المناسب لا يقل عن ربع الوزارة بما فيها حقائب أساسية - يتناقض بشكل واضح مع متطلبات النظام الديمقراطي في مجتمعات مثل إسرائيل ولبنان والعراق على الحكومات فيها أن تمثل فئات المجتمع جميعاً». ولحظ الملاط «التجاهل البيّن في تعاطي المجتمعات الغربية مع هذا التمثيل الناقص بنوياً في إسرائيل، في وقت بات تحصيل حاصل استحالة تأليف وزارة عراقية ممثلة تتجاهل السنّة في العراق، أو أكراده».

وأشار مكتب ملاط على أهمية معالجة هذه الظاهرة على أساس العقد الديمقراطي الصحيح في مجتمعات لا يجوز تهيمش فئاتها المضطهدة بالشكل الذي تقدم عليه اسرائيل منذ ستة عقود، لا سيما أن البطالة في اسرائيل تبال 25% من السكان العرب - مقابل 9% من السكان اليهود -، ناهيك عن وجود أقل من 1.5% من الموظفين في البلديات، كما أشار اليه تقرير بالأمس في اسرائيل أصدرته مجموعة تدافع عن حقوق المواطن.

«بعد ظلم متّصل أدى الى الإضطرابات الشهيرة في يوم الأرض سنة 1976 وتكررت منذ سنتين، وبعد تقرير لجنة أور الرسمية التي لحظت - دون أي نتيجة - التفاوت العنصري في تعاطي الدولة مع المواطنين العرب، بات من الضروري معالجة الأمور بروح ديمقراطية تكسر عزلة ربع قرن لسكان اسرائيل عن القرار»، أضافت متحدثة باسم حملة ملاط الرئاسية، كما وأكدت على متابعة العمل الناشط مع المواطنين العرب في اسرائيل أمثال النائب بشارة والمحامي حسان جبارين، وهذا العمل جزء مما يحتاج اليه برنامج رئاسي للبنان متطور يقدم منطق اللاعنف سبيلاً فعلاً لبداية حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل نوعياً أجدى. «إن وصول مواطن عربي الى وزارة مثل وزارة الداخلية أو الدفاع في اسرائيل كفيل برسم خريطة طريق غير مسبوقه لحل الصراع العربي-الإسرائيلي»، أشارت المتحدثه، «ولا يجوز أن يعتبر هذا أمراً مستحيلاً في دولة تدعي الديمقراطية، كما لا يجوز استمرار تغييبه في المواقف الأساسية لدعاة الإصلاح في المجتمعات الغربية كما من داخل المنطقة».

